



وطنية - تواصلت في محافظة عكار، ورش العمل الخاصة بالبلديات والتي تنفذ على مستوى كل لبنان من ضمن مشروع "ارادة بلدية" الهادف إلى دعم قدرات البلديات في المواضيع الادارية والمالية، والذي ينفذه "معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي" التابع لوزارة المالية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تحت إشراف وزارة الداخلية والبلديات ووزارة الشؤون الاجتماعية.

وفي هذا الاطار انعقدت الورشة الرابعة، سيلبها ورشة خامسة واخيرة، في قاعة مطعم ديوان الوادي في محلة الحلسبان في بلدة القبيات عكار، في حضور رئيسة معهد باسل فليحان في وزارة المالية لميا مبيض البساط وعدد من رؤساء بلديات منطقة عكار .

وتولى اعطاء المحاضرات الاستاذ المحاضر في الجامعة اللبنانية والخبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدكتور علي الموسوي، المدير العام للاستثمار في وزارة الطاقة والمياه غسان بيضون ورئيس دائرة محكمة تنفيذ بيروت القاضي فيصل مكي الذين تولوا تقديم الشروحات واليات ادارة المالية والمسائل القانونية لتمكين رؤساء البلديات واعضاء المجالس البلدية من حسن ادارة الملفات الادارية والمالية وفق القانون.

البساط

وتحدثت البساط عن المشروع بشكل عام وآلياته المعتمدة واستهدافاته فقالت:

"المشروع اتى بمبادرة من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية والبلديات حيث هناك مساع جديّة لمساندة البلديات بشكل عام وبخاصة تلك الخاضعة للضغوط التي رتبها ازمة اللجوء السوري، فهناك عدد كبير من البلديات المنتخبة حديثًا ومجموعة من اعضاء المجالس البلدية ليسوا مهيين بشكل تام لهذا العمل وهناك ايضا تحديات غير مسبوقه ايضا لم تكن قائمة في السابق ولا بد من مساعدتهم ومساندتهم وتقديم الدعم اللازم لهم واكسابهم الخبرات اللازمة للقيام بما هو مناط بهم بشكل افضل".

اضافت: "ذلك كان التوجه نحو معهد باسل فليحان يكون هذا المعهد يمتلك خبرات عمرها ٢٠ سنة منذ تأسيسه ولديه خبرة طويلة في بناء القدرات وتدريب الموظفين والعاملين في الدولة بشكل اساسي، التدريب يختلف عن التعليم فالتدريب الناشط الذي يعتمد على استخدام تقنيات مختلفة بالاضافة الى كون المعهد متخصص بالادارة المالية تحديدا كونه مؤسسة تحت وصاية وزارة المالية. فالمشاكل اليوم في الادارة المالية تساهم في افشال العمل البلدي والتنمية المحلية.

وتابعت: "طلب منا تحضير فكرة لمشروع تدريبي في هذا الاطار وما نحن اليوم ننفذ هذا المشروع الذي يشمل ٣٠٠ بلدية على مستوى كل لبنان اختيرت بحسب معايير الدراسات التقييمية التي اجرتها وزارة الشؤون الاجتماعية كان الاتجاه ان نذهب نحن الى المناطق التي تعمل فيها هذه البلديات وهذا امر يسهل العمل والتدريب، بما يمكننا جمع البلديات التي لديها قواسم مشتركة وتتشارك المشاكل الاساسية".

وعن المدربين قالت البساط: "المدربون الذي يواكبون هذه العملية اصرينا على ان يكونوا من اهم الخبراء الموجودين الدولة من وزارات عدة، بالاضافة الى خبراء في التنمية الذين هم من خارج القطاع العام وقضاة وذلك لسببين: الاول هو فكرة ان تأتي الدولة الى عند السلطات المحلية وليس العكس وخيرة المدراء العميين والقضاء والخبراء الذين يشكلون عامل ثقة عند المتدربين، ويؤمنون ايضا القدرة على التواصل مع انتهاء التدريب حيث بإمكان رؤساء البلديات اللجوء الى الخبراء للاستشارة وابداء الرأي بازاء اية مشكلة قد تبرز على صعيد المهام التي يقومون بها".

ولفتت الى "ان النهار التدريبي يبدأ عادة بشرح المبادئ التتموية العامة من منطق كيفية تكوين الخطة وتنفيذها من خلال الموازنة مع مراعاة الاصول القانونية الواجب احترامها وبما يضمن ايضا ان لا يكون قرار رئيس البلدية منفردا بل بالتشارك مع اعضاء المجلس البلدي بالخطة والتنفيذ وبالتالي ايضا اشراك المجتمع المحلي، ونقدم له المفاتيح لهذا الامر".

واشارت الى "ان هناك ملفا تدريبيا مشغولا بعناية ودقة يعطى لكل متدرب مع كل الوثائق القانونية والمراسيم وقرارات ممكن ان تساعده، وفي نفس الوقت يتم التحضير لوضع مركز معلومات الكتروني يمكن المتدربين الاطلاع على المعلومات المتوفرة حاليا او اي معلومات جديدة. وهناك موقع الكتروني بإمكان الذين لم يحضروا الدخول الى هذا الموقع والافادة من المعلومات التي يقدمها. ويتخلل اليومين التدريبيين الذي يخضع لهما كل متدرب في كل ورشة عمل تناول المحور التنموي البلدي ومن ثم التنظيم الاداري والقانوني لتنظيم العمل البلدي وسير المعاملات الادارية، وما هو موقع البلدية بالنسبة لبقية المؤسسات العامة والجهات الحكومية التي ستتعاطى معها ودور البلدية وعلاقتها مع الهيئات الرقابية وصلاحيات المجلس البلدي ومسؤولياته. ومن ثم يتم الدخول الى المحور الاخر وهو الاصعب وهو محور الادارة المالية يعني هيكلية وموازنة البلدية وكيفية تحضير الموازنة وطريقة تنفيذها ومراحل التنفيذ والعائدات البلدية ومصادر الاموال وكيفية زيادة الموارد المالية والمشاكل التي قد تواجههم في هكذا مهمة وادارة الاموال من الصندوق البلدي المستقل وننتهي في اهم نقطة الا وهي الحسابات المالية والبيانات الختامية حيث في اغلب الاحيان تستهتر البلديات في هذا الموضوع، الامر الذي يسهل وقوعهم في بعض المشاكل على هذا الصعيد".

وختمت بالقول: "نحن نطمح لافادة كل البلديات التي تم دعوتها، ففي عكار هناك ٥٧ بلدية دعيت للمشاركة في هذه الورش ونحن ننسق مع المحافظين في مختلف المحافظات على هذا الصعيد".

انعقاد ورش عمل جديدة في عكار لدعم البلديات في المواضيع المالية والإدارية



المشاركون في الورش

على مستوى كل لبنان اختيرت بحسب معايير الدراسات التقييمية التي أجرتها وزارة الشؤون الاجتماعية. وكان الاتجاه ان نذهب نحن الى المناطق التي تعمل فيها هذه البلديات وهذا امر يسهل العمل والتدريب. بما يمكننا جمع البلديات التي لديها فواسم مشتركة وتتشارك المشاكل الأساسية.

واضافت: «المدرسون الذين يولكبون هذه العملية امرينما على ان يكونوا من اهم الخبراء الموجودين في الدولة من وزارات عدة. بالإضافة الى خبراء في التنمية الذين هم من خارج القطاع العام وقضاة وذلك لسببين: الأول هو فكرة ان تأتي الدولة الى عند السلطات المحلية وليس العكس وخبرة المديرين العمامين والقضاة والخبراء الذين يشكلون عامل ثقة عند المتدربين. ويؤمنون ايضا القدرة على التواصل مع انتهاء التدريب حيث بإمكان رؤساء البلديات اللجوء الى الخبراء للاستشارة وابداء الرأي بلراء لية مشكلة قد تبرز على صعيد المهام التي يقومون بها». ولغنت الى «ان النهار التدريبي يبدأ عادة بشرح المبادئ التثموية العامة من منطلق كيفية تكوين الخطة وتنفيذها من خلال الموازنة مع مراعاة الأصول القانونية الواجب احترامها وبما يضمن ايضا ان لا يكون قرار رئيس البلدية متقربا بل بالتشارك مع اعضاء المجلس البلدي بالخطة والتنفيذ».

تواصلت في محافظة عكار، ورش العمل الخاصة بالبلديات والتي تنفذ على مستوى كل لبنان من ضمن مشروع «إرادة بلدية» الهادف إلى دعم قدرات البلديات في المواضيع الادارية والمالية، والذي ينفذه «معهد باسل فليحان العالي والاقتصادي» التابع لوزارة المالية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تحت إشراف وزارة الداخلية والبلديات ووزارة الشؤون الاجتماعية.

وفي هذا الاطار انعقدت الورشة الرابعة، سوليتها ورشة خامسة واخيرة، في قاعة مطعم ديبوان الوادي في محلة الحسبان في بلدة القبيات عكار، في حضور رئيسة معهد باسل فليحان لهما مبيض البساط وعدد من رؤساء بلديات منطقة عكار.

وتولى اعطاء المحاضرات الأستاذ المحاضر في الجامعة اللبنانية والخبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدكتور علي الموسوي، المدير العام للاستثمار في وزارة الطاقة والمياه غسان بيضون ورئيس دائرة محكمة تنفيذ بيروت القاضي فيصل مكي الذين تولوا تقديم الشروحات واليات ادارة المالية والمسائل القانونية لتمكين رؤساء البلديات واعضاء المجالس البلدية من حسن ادارة الملفات الادارية والمالية وفق القانون.

وتحدثت البساط عن المشروع بشكل عام وأبياته المعتمدة واستهدافاته فقالت: انه «يشمل 300 بلدية